التقرير السنوي لعام 2020

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

في منتصف فبراير 2020، اجتمع مجلس إدارة شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في برشلونة، حيث استضافنا المرصد المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتمكننا من الالتقاء والتعلم من قادة القواعد الشعبية الذين يكافحون من أجل حقوق الإسكان والعمال، فضلاً عن النهوض بالتعاونيات ومشاريع الاقتصاد التضامني. ستكون هذه هي الرحلة الدولية الأخيرة للأغلبية منا، حيث تنتشر جائحة كوفيد 19 بسرعة في جميع أنحاء العالم. في منتصف شهر مارس، حيث أجلت أمانة الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أجل غير مسمى سلسلة من إجراءات وأحداث الدعوة الحضورية، أصدرنا بيانًا تحذيرًا: "إن لدى الجائحة واستجابة الجهات الفاعلة الحكومية والتابعة للشركات والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية القدرة على جعل نوع التفاوتات المتقاطعة التي لا تطاق على وجه التحديد تتفاقم، هي التي تشكل جوهر نضالات العديد من الأعضاء من أجل العدالة الاجتماعية ". لقد سلطنا الضوء على الهجمات طويلة الأمد على أنظمة الرعاية الصحية العامة وحقوق العمال، والعبء غير المنصف القائم على الجندر، ومحدودية توفير الرعاية العامة، وهيمنة الشركات على الحوكمة الشفافة والتشاركية. تأكيدًا على الحاجة إلى تغيير منهجي، أصررنا على أن "معالجة هذه الجائحة من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان تتضمن مطالبة الدول بإعطاء الأولوية للأشخاص على حساب الربح، وإعادة النظر في الأولويات في الإنفاق العام وتخصيص الموارد، ومواجهة تدابير التقشف الخطيرة". لقد حثثنا على أن يكون ميثاق الشبكة المشترك للنضال الجماعي أكثر أهمية من أي وقت مضى - "الحاجة إلى استعادة حقوق الإنسان، وربط النضالات عبر المناطق، وتركيز الحركات الاجتماعية والجماعات الشعبية الناشئة من المجتمعات المتضررة والمقاومة، والتعبير عن بدائل للنموذج الاجتماعي والاقتصادي السائد حاليا".

نظرًا لأن حجم الجائحة والأزمات المتقاطعة أصبح واضحًا بشكل متزايد، انخرط أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سلسلة من المناقشات عبر الفرق العاملة لتحليل الآثار المحتملة للجائحة والتعبير عن المطالب القائمة على الحقوق. ساهمت هذه النتائج في النهاية في توجيه دعوة عالمية للعمل على مستوى الشبكة - أقرتها أكثر من 135 منظمة عضو وعشرات من الحلفاء - كاستجابة جماعية تحدد المطالب الشاملة والمنهجية من أجل التعافي المنصف، والانتقال العادل، والإجراءات التحويلية نحو "الوضع الطبيعي الجديد" متجذرة في حقوق الإنسان والبيئة. منذ إطلاقه في الأول من مايو، قام النداء العالمي بتوجيه الدعوة الجماعية، حيث كانت بمثابة مخطط لمواصلة تعزيز أهدافنا طويلة الأجل في السياق الحالي. قام أعضاء الحركات الاجتماعية بإعطاء زخم لتحليلهم والمطالب الجماعية لشبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العديد من فضاءات المجتمع المدني والأمم المتحدة الافتراضية، بما في ذلك الدعوة إلى ميثاق اجتماعي عالمي جديد بشأن الرعاية. تناول أعضاء متنوعون عبر المناطق بشكل مشترك قضايا المساواة في اللقاحات، ونزع الملكية، وعدالة البيانات، والديون، بما في ذلك من خلال التدخلات القانونية والدعوة التي تستهدف صندوق النقد الدولي والتمويل في القمة المشتركة لبنوك التنمية العامة.

ومع ذلك، بينما سعينا إلى تعزيز وتوسيع نطاق تحليلنا الجماعي والدعوة، اقتصرنا على الشاشات، والعمل عبر مناطق زمنية متعددة وحواجز فنية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى عدم المساواة الهيكلية والقمع (مثل الوصول إلى الإنترنت والكهرباء، وما إلى ذلك، لبعض الأعضاء). واجه المدافعون عن حقوق الإنسان قمعًا متزايدًا في العديد من السياقات، فضلاً عن مسؤوليات الرعاية الجديدة والتحديات الشخصية. واجه العديد من أعضاء القواعد الشعبية والحركات - قادة رؤيتنا الجماعية للتغيير التحولي - صعوبات شديدة بسبب الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهم وبلدانهم، والتي تفاقمت بسبب الكوارث المرتبطة بالمناخ. ومع ذلك، فقد عاش الكثيرون أيضًا في بدائل كانت موجودة منذ فترة طويلة بين الشعوب الأصلية، وفي مجتمعات مقاومة أخرى وبين الحركات النسوية (الحماية الذاتية للمجتمع، ومطابخ المجتمعات وشبكات الرعاية، واقتصاديات التضامن)، وقام الأعضاء بتجميع نضالاتهم للاستجابة لفتحات استراتيجية ذات وقت محدود للدعوة إلى بدائل شاملة ومنهجية ترتكز على حقوق الإنسان والعدالة المناخية. كما أوضح عضو الحركة الاجتماعية كونسيجو دو بيو بلوس وكستاج (غواتيمالا)، فإن "الجهود الجماعية والتضامن هما السبيل الوحيد للتغلب على أزمة كوفيد19 وغيرها من التحديات السياسية والاقتصادية النظامية العالمية". نظل مقتنعين بأن نموذج التضامن المتبادل والتعلم والتحليل المشترك والعمل الجماعي الذي يقوده الأعضاء في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يقدم مسارًا مهمًا لمواجهة الأزمات المتقاطعة والخروج منها.

تضامنا مع ،
مجلس الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

فرناندا هوبنهايم، رئيسة المجلس
المشروع الخاص بالتنظيم والتنمية والتعليم والبحوث (المكسيك)

راين شلايف، أمين الصندوق
مشروع المساءلة الدولية (الولايات المتحدة الأميركية)

بريانثي فرناندو، أمينة المجلس
منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (ماليزيا)

بونيتا موي داماي
ميثاق الشعوب الأصلية في آسيا (تايلاند)

إيرين اسكورهويلا بلاسكو
المرصد المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (إسبانيا)

مها عبدالله
مؤسسة الحق (فلسطين)

سبو زيكودا
حركة ساكني الأحياء الفقيرة (جنوب أفريقيا)

كريس غروف
الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية (بحكم منصبه)

عملنا

يمكن إرجاع أصول شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى مجموعة صغيرة من الحركات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان والمدافعين الذين اجتمعوا في اعتراف مشترك بأن العديد من المظالم التي كانوا يواجهونها كانت عالمية بطبيعتها ومتجذرة في الأسباب الهيكلية المشتركة. تأسست الشبكة عام 2003، وظهرت كمساحة للأعضاء لربط نضالاتهم عبر المناطق لمواجهة هذه التحديات التي هي منهجية في كثير من الأحيان. انعكاسًا لفهم حقوق الإنسان المتجذرة في التجارب والنضالات التي تعيشها الشعوب والتي تم إدراكها من خلالها، حدد الأعضاء مركزية الحركات الاجتماعية، وهو نهج متعدد الجوانب يسبق التحليل الجندري، جنبًا إلى جنب مع التوازن الإقليمي والجندري، كمبادئ توجيهية أساسية لشبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، كانت هذه المبادئ الأساسية ركائز نموذج العمل الذي يقوده الأعضاء، حيث قدمت أربع استراتيجيات أساسية مركزية لنظرية التغيير في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- يتجلى **التضامن**، الذي يرتكز على الاعتراف بأن "كفاحك هو كفاحي"، في التعبئة الجماعية عبر نظام التضامن التابع لشبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدفاع عن الأعضاء الذين يواجهون تهديدًا أو هجومًا، وتلبية مطالبهم الأوسع في مجال حقوق الإنسان، ومواجهة الاقتصاد السياسي للعنف والعنصرية، وتسهيل الدعم الاستراتيجي من عضو إلى عضو.

- يتم تسهيل **التعلم المتبادل** عبر تبادل الخبرات والاستراتيجيات والدروس عبر الإقليمية من خلال تبادل قادة القواعد الشعبية وورش عمل التقاضي الاستراتيجي وقاعدة بيانات السوابق القضائية الخاصة بنا وورش عمل الأمان والحماية وندوات عبر الإنترنت متعددة اللغات. يعزز التضامن والتعلم المتبادل علاقات الثقة ويعززان بناء الحركات، وهما عنصران مؤسسان للعنصرين الآخرين في نظريتنا عن التغيير .

- يعد **التحليل المشترك** للظروف العالمية والمسارات التاريخية التي تقوض حقوق الإنسان والذي يسترشد بمقاومة المجتمعات جزءًا لا يتجزأ من تحديد القضايا والاستراتيجيات والمطالب الشاملة للتغيير المنهجي، كما هو موضح في ميثاقنا المشترك للنضال الجماعي والنداء العالمي للعمل استجابةً لـ كوفيد -19.

- **العمل الجماعي** - بالاعتماد على قوة أكثر من 280 عضوًا متنوعًا في 75 دولة لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة واقعة للجميع - ينطوي على الاستجابة لتداعيات الجائحة والتخيل ليكون "الوضع الطبيعي الجديد"، ويدعو إلى تنظيم فعال و العلاج ، وتحويل السياسة الاقتصادية العالمية ، والتدخل في القضايا القانونية الرئيسية ، ومواجهة هيمنة الشركات ، والتعبئة من أجل العدالة المناخية ، وتركيز رؤى الحركات الشعبية في جميع الجهود الجماعية.

يتم انتخاب مجلس الإدارة المكون من سبعة أشخاص كل ثلاث سنوات من أعضاء ومن قبلهم بناءً على مبادئنا الأساسية. تشمل الفرق العاملة لشبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي أداة أساسية يقوم الأعضاء من خلالها تفعيل الأهداف المشتركة، حاليًا: المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مساءلة الشركات، السياسة الاقتصادية، مراقبة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التقاضي الاستراتيجي والحركات الاجتماعية والمجموعات الشعبية، بالإضافة إلى مشروع على مستوى الشبكة حول البيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يركز على العدالة المناخية. لقد أعطى الأعضاء الأولوية بشكل متزايد للاستفادة من القوة المتنوعة والجماعية للشبكة لمعالجة تعقيد التحديات والأزمات المتقاطعة. أصبحت العديد من المبادرات الآن فريق عامل مشترك، بما في ذلك النضال من أجل تأمين حقوق الإنسان المتعلقة بالأرض والإسكان والموارد الطبيعية، لمواجهة هيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية وصنع القرار، وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حالات النزاع.

إن نقطة الانطلاق لجميع الأعمال الجماعية هي التجربة الحية والتحليل والقيادة لأولئك المتأثرين بشكل غير متناسب من عدم المساواة والفقر والظلم وتدمير البيئة ومقاومتهم - لا سيما النساء والفتيات. تُوجه هذه القاعدة المرجعية جميع عمليات وسياسات الشبكة - من تطوير المواقف السياسية إلى تشكيل هياكل الحوكمة إلى التخطيط لاجتماعات الإستراتيجية وورش العمل. من خلال هذا الجهد الذي لا ينتهي بالضرورة للعيش في مبادئنا الأساسية وخلق هذا الفضاء الأفقي والديمقراطي جذريًا المخصص للإنسانية المشتركة وكرامة الجميع، تمارس شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعطي نموذجا لسياسة استباقية لنوع العالم الذي نريد بناءه والنظام السياسي الذي نريد أن نصل إليه.

الآثار

من خلال دعوتين استراتيجيتين منسقتين بالشراكة مع التحالف من أجل حقوق الإنسان في التنمية، قام أكثر من 100 عضو وحلفاء بصياغة استجابة قائمة على حقوق الإنسان والإنصاف للقمة المالية الأولى المشتركة (تشرين الثاني / نوفمبر 2020)، والتي جمعت 450 تنمية البنوك لوضع استراتيجيات لخطط التعافي بعد كوفيد. انطلاقاً من هذه العملية، قامت مجموعة أكثر تنسيقاً من الحركات والمنظمات غير الحكومية بصقل المطالب الجماعية لنظام مالي متغير والذي يقوم أيضًا بتوجيه الدعوة التي تستهدف صندوق النقد الدولي.

من أجل الدفاع عن العدالة الجندرية والاقتصادية والمناخية، شاركت عشرات الآلاف من النساء من سياقات متنوعة في 59 دولة في أول حملة إضراب نسائي عالمي (مارس 2020)، وحققن متابعة قوية على وسائل التواصل الاجتماعي وتغطية واسعة النطاق في أكثر من 50 وسيلة إعلامية. شكل الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي بدأها عضو منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، جزءًا من التنسيق العالمي ، حيث يعمل العديد من الأعضاء كنقاط اتصال إقليمية ووطنية .

لعب أعضاء مشروع البيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نطاق الشبكة دورًا قياديًا في صياغة وتعزيز نداء قدمته حملة الحق في بيئة صحية - وهو تحالف عالمي للمجتمع المدني - قبل الدورة العادية الخامسة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة (سبتمبر 2020). وقد وقعت أكثر من 1170 منظمة وحركة حتى الآن، وضمنت مساهمة الأعضاء في هذا التحالف أن توضع المجتمعات المقاومة والجهات الفاعلة في الجنوب العالمي في قلب العملية .

قادت المجتمعات المقاومة إلى مواقف جماعية ردًا على المسودة المنقحة لنص معاهدة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (آب / أغسطس 2020)، والتي ضاعفها أكثر من اثني عشر عضوًا في الدورة السادسة للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة (تشرين الأول / أكتوبر 2020). حتى الآن، تمت الإشارة مرارًا وتكرارًا إلى النقاط الرئيسية واللغة المتعلقة بالهيمنة على الشركات، والالتزامات الخارجية، والمنظور النسوي، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والشعوب الأصلية، والحقوق البيئية، والمناطق المتضررة من النزاع في مسودات تقارير الرئيس والمسودات الأولية، وكذلك من قبل عدة دول .

بناءً على دعوتهم العالمية للتحرك استجابةً لكوفيد 19- ، قدم الأعضاء موجزًا جماعيا عن أصدقاء المحكمة في قضية تيكو ضد إنجي بشأن واجب جمع البيانات عن التجمعات السكنية العشوائية في المكسيك، مع إبراز أهمية هذه البيانات في سياق كوفيد 19 (مايو 2020). بالاعتماد بشكل كبير على تدخلنا، أصدرت محكمة العدل العليا في المكسيك قرارًا إيجابيًا يطالب بجمع بيانات تمثيلية وشاملة في التجمعات السكنية العشوائية لإعلام السياسة العامة والأحكام (يونيو 2020).

شجب الأعضاء تعميق القمع والعنف والتجريم الذي يواجه المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر وكينيا والفلبين بعدما تم حشدهم من خلال إجراءات عاجلة لنظام التضامن. يسر الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تكون من بين العديد من الحلفاء الذين ساهموا في إطلاق سراح أعضاء المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (ديسمبر 2020) من السجن. كما يسرت الإجراءات العاجلة لنظام التضامن الدعم التضامني للأعضاء في سريلانكا ونيبال والهند وكولومبيا ومرتفعات الجولان المحتلة .

أطلق الأعضاء برنامج Altavoz ، وهو دليل للإبلاغ الموازي عبر الإنترنت ومنصة تفاعلية - متوفرة باللغات الأربع للشبكة - توفر أكثر من عشر دراسات حالة ، العديد منها مع قيادات نسائية على مستوى القاعدة. يو ضح Altavoz كيف أن التقارير الموازية كانت أداة لتعبئة المجتمع المدني، وبناء مطالب شاملة، وتعزيز الحملات الأوسع للعدالة الجندرية المرتبطة بقضايا مثل الأرض والعمل والمناخ (مارس 2020).

من خلال تخريب ما يمكن اعتباره بيانات ومعارف مشروعة، فإن الأعضاء المشاركين في مشروع البحث الذي يقوده المجتمع والدعوة لنهج قائم على حقوق الإنسان للبيانات يطالبون بقصصهم الخاصة ويوفرون الأساس لاتخاذ قرارات شاملة وديمقراطية. قام الأعضاء بتضخيم الموقف الجماعي بشأن البيانات "الجيدة" من خلال افتتاحية في OpenGlobalRights (يوليو 2020) وأسئلة بحثية وخطط ومنهجيات متقدمة في سلسلة من ورش عمل يقودها المجتمع (نوفمبر 2020).

أعرب الأعضاء عن تضامنهم مع الاحتجاجات المناهضة للعنصرية في الولايات المتحدة، وأدانوا مقتل جورج فلويد ، وبريونا تايلور ، وغيرهما كثيرين في جميع أنحاء العالم كدليل على العنصرية المنهجية والاقتصاد السياسي للعنف اللذين يستخدمان للحفاظ على عدم المساواة والظلم على الصعيد العالمي . في مقال رأي نُشر في OpenGlobalRights بأربع لغات (أكتوبر 2020) ، أشار الأعضاء إلى تاريخ طويل من العنصرية المتأصلة في الاستعمار والإمبريالية ، فضلاً عن دور الهيمنة على الشركات .

بالتعاون مع الجماعات النسوية المتحالفة في إكوادور، قدم الأعضاء مداخلة متابعة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدعوة إلى اتخاذ خطوات نحو التنفيذ الكامل لقرارهم الإيجابي في قضية المساواة الجندرية ضد MCTC) والضمان الاجتماعي والرعاية غير المدفوعة العمل الإكوادور)، حيث قدم الأعضاء مذكرة جماعية أولية من طرف ثالث في أكتوبر 2017. تم إبلاغ هذه المتابعة من خلال دعوة الأعضاء لميثاق اجتماعي جديد بشأن الرعاية .

في إطار العمل المستمر بشأن تنفيذ ومتابعة الآراء مع هيئات المعاهدات الإقليمية والدولية، أبرز الأعضاء مشاركة النساء المتضررات والفئات المهمشة الأخرى في صياغة سبل الانتصاف، بما في ذلك من خلال المشاورات الرسمية والحوارات غير الرسمية مع لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة (آذار / مارس 2020) ، بالإضافة إلى المدخلات الرئيسية في قاعدة بيانات IACHR SIMORE الخاصة بالتوصيات وحالة التنفيذ (تم إطلاقها في أبريل 2020).

على الرغم من المواقف المحاصرة التي لا يزال العديد من الأعضاء يواجهونها في سياقاتهم الخاصة، وعيوب الاجتماعات عبر الإنترنت، والتحديات التكنولوجية، أكد الأعضاء من جديد الأهمية الحاسمة للشبكة كمساحة لمعالجة التحديات وتحليلها وتجميع استراتيجياتنا للمقاومة والتحويل. كان هذا العزم على العمل معًا في تضامن من أجل مستقبل بديل هو الشكل الأكثر جدوى للنجاح الذي حققته الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 2020 .

من أقوال الأعضاء

نحن نغذي عمل بعضنا البعض، وهذا هو الوقت الذي يبدأ فيه التغيير ... لا نحتاج دائمًا إلى الحصول على معلوماتنا من الكيانات الدولية لأن لدينا حقائقنا ومعلوماتنا الخاصة. هذا هو المكان الذي يصبح فيه التعاون مهمًا للغاية .

سهى جرار، الحق، فلسطين

في يوليو / تموز 2021، تلقينا نبأً مروعاً بوفاة صديقتنا وزميلتنا المدافعة عن حقوق الإنسان سهى جرار. كعضو في المجموعة الاستشارية للبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كانت سهى حاسمة في تشكيل عملنا الجماعي بشأن العدالة المناخية وحقوق الإنسان. ستعيش في قلوبنا وعقولنا، وسيستمر عملها في إلهامنا .

يسعدنا أن نكون أعضاء في شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقد شهدنا دعمًا أقوى على مستوى المجتمع المحلي خلال فترة تفشي فيروس كورونا الجديد، فضلاً عن التضامن والعمل الجماعي لمحاربة هيمنة الشركات وفشل الدول في حماية المجتمعات المتضررة في جميع أنحاء العالم .

جاكسون شا، مجموعة تنمية مجتمع ناراشا ، كينيا

أحد الأشياء التي تقوي حقًا شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو الإصرار على تفضيل التجربة المعيشية للأشخاص في المجتمعات والحركات الاجتماعية المتضررة. فكر فيما قاله [زميلنا العضو وزعيم الحركة في سريلانكا] ، أنه بينما يكافح على المستوى المحلي ، فإنه يشعر ويتضامن مع الناس في ميانمار وفلسطين. هناك قوة هائلة تكمن في هذا .

ديبي ستودارد ، شبكة آسيان البديلة في بورما ، تايلاند

كان بناء هذا النسيج العالمي الجماعي ذا قيمة كبيرة، حيث مكننا من تنمية صراعات مشتركة تخلق رؤية وقوة لن نمتلكها إذا عملنا في عزلة .

مارثا ديفيا غريساليس ، لجنة البيئة للدفاع عن الحياة ، كولومبيا

بالنسبة لكونسيجو دو بيو بلوس وكستاج ، كانت شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مساحة مهمة لمواكبة آخر المستجدات في السياق العالمي. إنها مساحة لرفع أصواتنا ومطالبنا للهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة وأن نكون جزءًا من العمليات الدولية للنضال من أجل الحقوق، مثل معاهدة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. إنها أيضًا فضاء للتضامن، لإبراز الانتهاكات المختلفة للحقوق الأساسية .

فرانسيسكو روكايل ، عضو الحركة الاجتماعية كونسيجو دو بيو بلوس وكستاج (غواتيمالا) ، غواتيمالا .

نحن سعداء جدًا للعمل مع شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يمكننا النضال من أجل النساء العاملات في سلسلة التوريد العالمية .

نظمه أكتر، مؤسسة عواج، بنغلاديش .

نحن جدد ونحن في صدد التعلم - لقد مر شهرين فقط، ولكن بالنسبة لنا كان من المهم بالنسبة لنا تحديد المجموعات التي تعمل على قضايا مماثلة لنا. لذا، من المهم بالنسبة لنا الاستماع والتحدث إلى الجميع أيضًا .

لاريسا بيريرا سانتوس، عدالة على القضبان، البرازيل .

إنها فرصة عظيمة لتوسيع نطاق التضامن في المحافل العالمية. في الوقت نفسه، نحن قادرون على مشاركة التطورات الجديدة لقضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سري لانكا، بالإضافة إلى أنه يمكننا معرفة الاتجاهات العالمية الأخرى وتطورات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

فرانسيس راجان، المنظمة الوطنية للتضامن مع مصايد الأسماك، سريلانكا .

إن عرض هذه الشبكة وتنوع المنظمات وجودتها أمران في غاية الأهمية، وهذا يمكننا من سماع وجهات نظر وتجارب مختلفة من أماكن مختلفة. هذا يجعلنا ننظر إلى إيجاد حلول محلية من منظور عالمي. هذا مهم جدا. وهذا يساعدنا أيضًا على القيام بعمل جماعي والدعوة على مستوى الأمم المتحدة .

زهرة بزي، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، لبنان .

إن إحدى نقاط القوة [للشبكة] هي بالتأكيد تنوع العمل، وتعددية مجالات العمل. هذا مهم جدا. قوة أخرى هي دعم النضالات الملموسة على الأرض ... ربط هذه النضالات.

صوفيا مونسالف، شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء، ألمانيا .

نقدر أن نكون جزءًا من هذا الفضاء الجماعي للتحليل الجماعي. من المهم جدًا بالنسبة لنا أن نكون جزءًا من هذه العائلة العظيمة من الأشخاص الذين ينصب جهدهم حقًا على بذل كل ما في وسعهم لتحقيق العدالة الاجتماعية في بلادنا، وبالطبع في عالمنا. أن نكون جزءًا من هذه الجهود ، لإضفاء الطابع الإنساني على العالم ، يجعلنا فخورين جدًا بأن نكون جزءًا من شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... معًا ، نحن أقوياء ، وبالطبع ، نعتقد أن الوحدة هي أحد أعظم الأسلحة التي تستخدمها الطبقة العاملة ويمكن للفقراء الاستفادة منها ... مستوى التضامن والعالمية بالنسبة لنا هو شيء نقدره كثيراً لأنه في بعض الأحيان قد تشعر بالعزلة الشديدة ، ويمكن أن تشعر بالضعف الشديد ، ولكن مع العلم أن لديك أخوات وإخوة في الهند ، في هندوراس ، هو شيء يلهمنا كل يوم ، لا سيما أولئك الذين يعملون في ظل ظروف صعبة ، وتحت تهديدات صعبة لحياتنا ... كما أتاحت لنا شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفرصة لنا كحركة اجتماعية للمشاركة مباشرة مع هيئات الأمم المتحدة. لقد كان من دواعي الشرف أن أخاطب الدورة الثامنة والستين للجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لم يظن أحد أن ساكن الأحياء الفقيرة كان سيقدم هذه الملاحظات الافتتاحية في هذه المنصة ... من نحن؟ غالبًا ما يتم طرح هذه الأسئلة من قبل حكومات مدننا. من أنت لتخاطب حكومات مدينتك المحلية؟ الآن نحن لا نخاطب حكومات مدننا فقط، ولكننا نتعامل مع هيئة الأمم المتحدة ونتواصل معها مباشرة.

سبوزيدوك، إيهلالي بازمجوندولو ، جنوب إفريقيا .

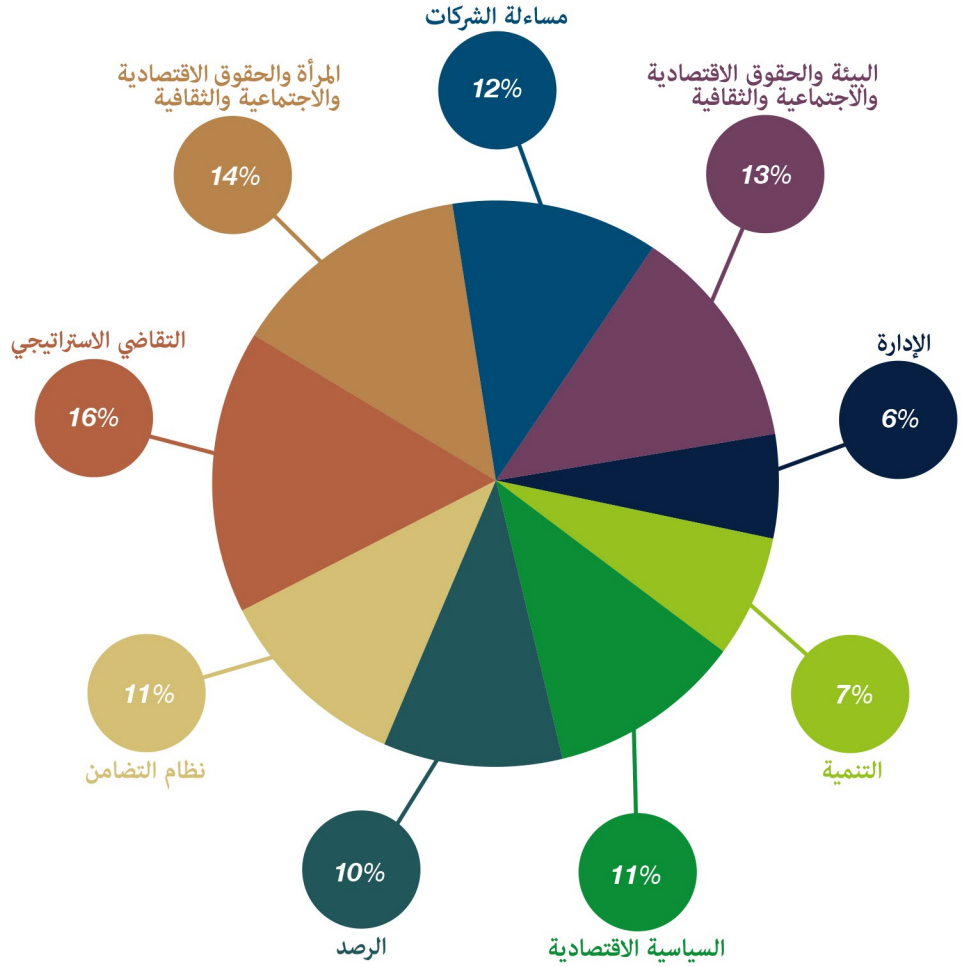

إجمالي الدخل: *1،377،722* دولارًا أمريكيًا / **إجمالي المصاريف:** *1،397،277* دولارًا أمريكيًا

من خلال حشد أعمال التضامن، والمشاركة في التعلم المتبادل ، وتعميق التحليل المشترك والمطالب المشتركة ، وفي نهاية المطاف ، تعزيز العمل الجماعي، حقق أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إنجازات مهمة نحو واقع حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية للجميع. تتقدم الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالشكر للعديد من الأعضاء والحلفاء الذين كرسوا وقتًا وجهدًا هائلين للعمل الجماعي في عام 2020، وكذلك أولئك الذين شاركوا الموارد المالية للمساعدة في النهوض بعمل الشبكة، بما في ذلك:

AMERICAN JEWISH WORLD SERVICE

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

SIGRID RAUSING TRUST

sage FUND
STRENGTHENING ACCOUNTABILITY IN THE GLOBAL ECONOMY

FORD FOUNDATION

WALLACE GLOBAL FUND
For a sustainable future

PROTECTDEFENDERS.EU

لمعرفة اكثر
www.escr-net.org
ESCR Net / Red DESC
@ESCRNet
escrnet

اتصل بنا
info@escr-net.org

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC